

قرارات

وزارة القوى العاملة والهجرة

قرار وزارى رقم ١٨٧ لسنة ٢٠١١

بحل مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

وزير القوى العاملة والهجرة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٣/٢/٢٠١١ :

وعلى قانون النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته :

وعلى قرار مجلس الوزراء بالموافقة على المذكرة المقدمة من وزير القوى العاملة والهجرة

بشأن حل مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر وجلسة مجلس الوزراء رقم (٢٠)

فى ٤/٨/٢٠١١ :

وتنفيذاً لأحكام القضاء وعلى الأخص :

١ - حكم المحكمة الإدارية العليا فى الطعنين (٦٦١) و(٧٠٨) لسنة ٤٨ قضائية

الصادرين بتاريخ ٦/٥/٢٠٠٦

٢ - الحكم رقم (١٨٢٧) لسنة ٦١ قضائية ، الصادر بتاريخ ٢/١١/٢٠٠٦

والقاضى بوقف تنفيذ قرار وزير القوى العاملة والهجرة رقم ٢٩٦ لسنة ٢٠٠٦

المنظم لانتخابات اللجان النقابية العمالية .

٣ - الحكم رقم (٣٤٦٩) لسنة ٦١ قضائية ، الصادر بتاريخ ١٢/١١/٢٠٠٦

والقاضى بوقف تنفيذ قرار وزير القوى العاملة والهجرة رقم ٢٩٨ لسنة ٢٠٠٦

المنظم لانتخابات النقابات العامة .

٤ - الحكم رقم (٤٣٨٢) لسنة ٦١ قضائية ، الصادر بتاريخ ٢٦/١١/٢٠٠٦

والقاضى بوقف تنفيذ قرار وزير القوى العاملة والهجرة رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠٠٦

المنظم لانتخابات الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ؛

قرار:

(المادة الاولى)

حل مجلس إدارة اتحاد نقابات عمال مصر اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار .

(المادة الثانية)

تشولى اللجنة المؤقتة المشكلة بموجب القرار الوزارى رقم ١٨٨ لسنة ٢٠١١ بتاريخ ٢٠١١/٨/٤ إدارة الاتحاد ، وتكون لها كافة الصلاحيات المخولة لمجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر المنصوص عليها فى القوانين واللوائح السارية وللجنة الاستعانة بمن تراه من ذوى الخبرة .

(المادة الثالثة)

تستمر اللجنة المؤقتة فى عملها إلى حين إجراء انتخابات نقابية فى كافة اللجان التابعة للاتحاد ونقاباته العامة وتشكيل مجلس منتخب للاتحاد تحت إشراف قضائى وفقاً لحكم المادة (٤١) من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته .

(المادة الرابعة)

على جميع الجهات المختصة تنفيذ ما جاء بهذا القرار .

(المادة الخامسة)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويُعمل به من تاريخ صدوره .

تحريراً فى ٢٠١١/٨/٤

وزير القوى العاملة والهجرة

د/ احمد حسن البرعى